مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقويم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات سوق العمل دراسة ميدانية
اسم الكاتب: د. شيراز طرابلسية، سارة عز الدين عيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5013
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

Evaluation of the efficiency of graduates of Syrian universities graduates, based on the requirements of the labor market " An Empirical Study "

Dr. Sheraz Traboulsia*
Sara Issa**

(Received 5 / 4 / 2017. Accepted 5 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

The rapid changes and development that the world goes through in all sciences, industries technology, and the steady demographic growth, have created pressures that require the constant development of knowledge and skill which has imposed a growing demand for higher education and keen attention to its high quality and performance. The procedures of controlling education quality have become a necessity, done by the educational institutions to prove that they are able to satisfy international standards and to prove that they are qualified for academic accreditation. So, each educational institution must conduct a rigorous evaluation of its performance, and development quality assurance system for its program in line with national and global standards.

The aim of this study is to evaluate the efficiency of Syrian university graduates according to the requirements and needs of the labor market in coordination with employers of the labor market.

The researcher surveyed (410) employers in the service organization to investigate business administration graduates efficiency, the researcher used the T one sample test

The study found that the skills of graduates of Syrian universities were weak, and the responses of the sample tended to disagree with the availability of knowledge and understanding skills, mental skills, practical and vocational skills, and general skills and mobility.

Key words: Quality of educational service, Standards-based education, .Specification of university graduate.

*Associate Professor- Department Of Business Administration- Faculty Of Economics- University Of Tishreen- Lattakia- Syria.
**Postgraduate Student- Department Of Business Administration- Faculty Of Economic- University Of Tishreen- Lattakia- Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

تقويم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات سوق العمل
دراسة ميدانية

الدكتورة: شيراز طرابلسية*
سارة عز الدين عيسى**

(تاريخ الإيداع 5 / 4 / 2017. قُبِل للنشر في 5 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

لقد خلقت التغيرات والتطورات السريعة التي يمر بها العالم في كل العلوم والصناعات والتكنولوجيا والنمو المطرد في أعداد السكان ضغوطاً تستدعي التطوير المستمر للمعارف والمهارات، الأمر الذي فرض طلباً متزايداً على التعليم العالي واهتماماً بالغاً بأدائه وجودته النوعية، وغدت اجراءات ضبط جودة التعليم أمراً حتيماً تقوم به المؤسسات التعليمية لتثبت أنها قادرة على تلبية المعايير العالمية ومؤهلة لاتخاذ إجراءات الاعتماد الأكاديمي، فلا بد لكل مؤسسة تعليمية من إجراء تقييم دقيق لأدائها، ومن تطوير نظم ضمان الجودة لبرامجها بما يتوافق مع المعايير الوطنية والعالمية.

هدف البحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل بالتنسيق مع أرباب سوق العمل، حيث قامت الباحثة بتوزيع استبانة على عينة من أرباب العمل بالمنظمات الخدمية للاستقصاء عن كفاءة خريجي برنامج إدارة الأعمال بلغت (410) استبانة، ولاختبار العلاقة عمد الباحث إلى استخدام اختبار T ستيودنت لعينة واحدة.

حيث توصلت الدراسة إلى ضعف في كفاءة خريجي الجامعات السورية، وكانت إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على توفر كل من مهارات المعرفة والفهم، المهارات الذهنية، المهارات العملية والمهنية، والمهارات العامة والقابلة للانتقال.

الكلمات المفتاحية: مواصفات الخريج، جودة الخدمة التعليمية، التعليم المرتكز على المعايير.

* أستاذ مساعد– قسم إدارة الأعمال–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.
** طالبة ماجستير –قسم إدارة الأعمال – اختصاص إدارة أعمال–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.

مقدمة:

يمثل التدريب والتعليم رافدا أساسيا في جهود الدول لزيادة معدلات التنمية وتخفيض مستوى البطالة وتوفير الحياة الكريمة لشعوبها، فهناك علاقة تبادلية مباشرة بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع المستوى التعليمي، كما أن هناك علاقة مباشرة بين ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لتأثيره المضاعف على زيادة الدخل واستيعاب القوى العاملة وانخفاض معدلات البطالة. ولزيادة فعالية التعليم والتدريب في تحقيق أهدافه التنموية تسعى الحكومات لربط برامج إعداد الموارد البشرية الوطنية بالاحتياجات الحقيقة في سوق العمل ومن ثم العمل على زيادة المعروض من العمالة الوطنية عالية المهارة بما يؤدي إلى توظيفها في الوظائف ذات القيمة المضافة العالية

الدراسات السابقة:

1- دراسة(2012 ، الظالمي)

قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل

هدفت الدراسة: إلى قياس جودة مخرجات التعليم العالي وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، والتعرف على وجهة نظر الجامعة (المنتج) والمجتمع (المستفيد الخارجي) ومدى رضائهم عن جودة مخرجات التعليم العالي. وتوصلت الدراسة لنتائج منها وجود تدن واضح في جودة بعض المخرجات الأخرى للجامعات، فهناك تدني أيضا في جودة البرامج التدريبية المخصصة لخدمة المجتمع وكذلك الاستشارات العلمية، ومؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثمارا تاما رغم إن تلك المخرجات كانت تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاعات الأعمال في سوق العمل. لقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب العينة الطبقية العشوائية كما تم استخدام الحاسوب في تفريغ البيانات الميدانية ومن ثم تم تحليلها.

2- دراسة(2013، التريكي)

قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل.

هدفت الدراسة: إلى تقييم أداء خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية وربط التقييم مع متطلبات سوق العمل، والمساهمة في الدفع في باتجاه ربط المقررات والمناهج الدراسية والخطط التدريبية بمتطلبات سوق العمل، والوصول إلى بعض المقترحات والرؤى التي تمكن خريجي مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي من المنافسة في أسواق العمل وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وتوصلت الدراسة النتائج منها عدم وجود سياسات واضحة تربط بين مخرجات التعليم من جهة واحتياجات سوق العمل التي تتمثل في البيئة التعليمية وما تشمله من المناهج التعليمية والطرق التدريسية، وعدم الاهتمام بالتعليم الفني والمهني من حيث المناهج والبرامج التدريبية التي يحتاجها سوق العمل،النقص في المهارات والكفاءات التي يجب توافرها للحصول على عمل في إحدى الشركات والمؤسسات الوطنية والأجنبية.

3- دراسة (Mubbsher Khan, 2011)

Teaching Quality in Higher Education: What do we need to improve?

جودة التدريس في التعليم العالي: ما هي احتياجاتنا لتحسين جودة التعليم؟

هدفت الدراسة: إلى معرفة نوعية التدريس في قطاع التعليم العالي، ومدى رضا الطلاب عن نوعية التعليم، وتقييم كفاءة المعلمين، وإخضاعهم لدورات مستمرة. وتم اخذ عينة مكونة من 300 طالب من طلاب مدرسة الاقتصاد

في مدينة لاهور في باكستان، وتظهر هذه الدراسة أنه إذا تريد المؤسسات الأكاديمية زيادة مستوى رضا الطلاب ينبغي أن تحسن خدماتها.

4- دراسة (Daina Vasilevsk,2014)

The Analysis of Competitiveness of University Graduates in the Labor Market: The Case of Latvia

تحليل القدرة التنافسية لخريجي الجامعات في سوق العمل: في لاتفيا

هدفت الدراسة: تسعى الدراسة إلى توفير الفرصة للطلاب لتنفيذ الإمكانات الشخصية والمهنية عن طريق التدريس والتدريب المناسب لهم، كذلك تلبية احتياجات السوق في نفس الوقت

واختيار التقنيات التعليمية الحديثة وتطوير نظام التعليم العالي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. وتوصلت الدراسة لوجود جمود في النظام التعليمي لعدم استجابته للتغير في العرض والطلب من حيث النوع والكم. بالإضافة لضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مع القطاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية. وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واختار عينة عشوائية من خريجي الجامعات.

مشكلة البحث:

مع المتغيرات المتسارعة في بيئة العمل وازدياد شدة المنافسة، صار لزاماً على الشركات البحث عن المورد البشري الكفء الذي تتوفر لديه المهارة والكفاءة اللازمة لأداء المهام الموكلة إليه، وباعتبار الجامعة من خلال مخرجاتها تشكل واحداً من المصادر التي يرتكز عليها سوق العمل، كان واجباً على الجامعات توفير المورد البشري الذي يغطي احتياجات سوق العمل، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيس للبحث:

ما مدى كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات سوق العمل؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مدى توفر مهارات المعرفة والفهم لدى خريج برنامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية؟
2. ما مدى توفر المهارات الذهنية لدى خريج برنامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية؟
3. ما مدى توفر المهارات العملية والمهنية لدى خريج برنامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية؟
4. ما مدى توفر المهارات العامة والقابلة للانتقال لدى خريج برنامج إدارة الأعمال في الجامعات السورية؟

فرضيات البحث:

1- لا توجد فروق ذات دلالة بين مهارات المعرفة والفهم التي يمتلكها الخريج ومهارات المعرفة والفهم المطلوب توفرها لتلبية احتياجات سوق العمل الحالي.

2- لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات الذهنية التي يمتلكها الخريج والمهارات الذهنية المطلوب توفرها لتلبية احتياجات سوق العمل الحالي.

3- لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات العملية التي يمتلكها الخريج والمهارات العملية المطلوب توفرها لتلبية احتياجات سوق العمل الحالي.

4- لا توجد فروق ذات دلالة بين المهارات العامة والقابلة للانتقال التي يمتلكها الخريج والمهارات العامة والقابلة المطلوب توفرها لتلبية احتياجات سوق العمل الحالي.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية النظرية: تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المطروح في تزويد المجتمع بكوادر بشرية مؤهلة علمياً ومتخصصة أكاديمياً، وذلك عن طريق اعتماد مجموعة من البرامج والمناهج العلمية الحديثة في الجامعات والكليات السورية، بالإضافة إلى طرحه وتقديمه المواصفات المميزة لخريجي الجامعات السورية والمهارات المهنية الواجب التسلح بها وذلك استجابة لمتطلبات النقلة النوعية التي تعيشها سورية على جميع الأصعدة تمهيداً لمواكبة حركة النمو العالمية التي تجتاح كافة المجتمعات في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية.

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في النتائج التي سيتم التوصل إليها في نهاية البحث، حيث ستحاول الباحثة تحديد مستوى كفاءة خريجي الجامعات السورية مقارنة بالمواصفات والمهارات الواجب توافرها بالخريج تمهيداً لإمكانية المنافسة محلياً وإقليميا وعالمياً.

أهداف البحث:

عمل البحث على تقييم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل بالتنسيق مع أرباب سوق العمل.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي(المسحي)، لإجراء هذه الدراسة بوصفه المنهج المناسب لدراسة هذا الموضوع ومن ثم ستتوجه الباحثة إلى ميدان الدراسة، واستخدام اسلوب التحليل الاحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة البحث بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات.

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمدراء في منظمات الأعمال الخدمية العاملة في الساحل السوري.

عينة البحث: تم اخذ عينة ميسرة بلغت (66) مفردة أرباب العمل في منظمات الأعمال الخدمية التالية (المصارف– شركات الاتصالات) العاملة في الساحل السوري.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الساحل السوري في الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: 2016_2017

الجانب النظري

i. ماهية التعليم العالي وأهميته:

التعليم العالي يأتي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها. والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه أيضاً مكانة مرموقة. وقبل أن نتعرف على ماهية التعليم العالي، سنتطرق أولاً إلى مفهوم التعليم عموماً، ثم التعليم العالي خصوصاً.

التعليم: اصطلاحاً كما تعرفه موسوعة المعارف التربوية هو: "ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال". ونتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف ومعرفة متجددة، فإن الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية

التعليمية، ويمكن أن تكون الوسائل التعليمية والتكنولوجية من العوامل المهمة في زيادة فعالية وعملية الاتصال (موسوعة المعارف التربوية،2007، ص 1082).

كما يعرف التعليم بأنه كل ما يطرأ على السلوك بفضل اكتساب أنماط إدراكية ولغوية وحركية وعملية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي، والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق احتياجاته ومتطلباته، وقد أدت التطورات في المفاهيم ولا سيما بعد انفجار نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم بحيث أصبح يعرف على أنه نشاط اقتصادي وعقلاني يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلياً وسلوكياً ومعنوياً واجتماعياً وفكرياً وأخلاقياً، ويجب أن يتم بعيداً عن العشوائية والتجربة والخطأ. لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد (زراولة،2004، ص94).

التعليم العالي: يقصد به" مختلف أنواع الدراسات والتكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستو مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخر معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".

كما يعد التعليم العالي مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور. وهو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والمعاهد للحصول على الشهادات الجامعية أو شهادات الدبلوم أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية (العتيبي،2010،ص4)

ii. مكونات التعليم العالي:

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

1. المدخلات (Inputs):

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات وهم المخرجات في الوقت نفسه، وهناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، وأن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل وتحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.و تتمثل المدخلات في:

أ- **الطلبة:** يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم اتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي (فليح حسن خلف، 2007، ص 247).

ب- الأفراد: والتي تنقسم إلى

✓ **العاملون العلميون(هيئة تعليمة):** تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذو أهمية كبيرة، يتمثل في المدرس الجامعي، الذي يعد حجر الأساس في العملية التربوية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التعليم وكفاءتها بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات

هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التعليم، وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى (فضيل دليو، وآخرون، 2001، ص79).

✓ **العاملون غير العلمين(الموظفين):**

لا بد أن تمتلك الجامعات الموظفين ذوي الخبرات المتنوعة والكفاءات المتمتعة بصلاحيات قوية في اتخاذ القرارات في ظل تشريعات وقوانين مناسبة تكفل لهم الدعم وتوفر لهم التعاون مع كافة الأجهزة، لتسهيل سير العمليات والإجراءات الإدارية ويحكم ذلك كله مناخ اجتماعي ايجابي يشعر كل فرد في الجامعة بالرضا والدافعية للعمل للوصول إلى التميز والإبداع في مجال تخصصه(يسرى،2008، ص327).

ويمكن أن يتوزع هؤلاء العاملين على المكاتب الإدارية في الكليات (سكرتاريا، الديوان، شعبة شؤون الطلاب، شعبة الامتحانات، شعبة الدراسات العليا، شعبة المعيدين والموفدين، شعبة المخابر).

ج- الوسائل المادية: تتمثل في البنية التحتية للمباني بالإضافة إلى المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل التي تحتاجها المؤسسة التعليمية، التي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية تحدد مقدار ما تحتاجه المؤسسات التعليمية تبعا لطبيعة تخصصها وأعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها، هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التعليم والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في : المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض (السامرائي، 2007، ص 131).

2. العملية التعليمية (Processes):

وهي مرحلة يتم فيها تفاعل جميع العناصر لتحويل المدخلات إلى مخرجات تعليمية تتناسب مع أهداف عملية التعليم، ويتم خلال هذه المرحلة إتباع الاستراتيجيات الملائمة، واستخدام الأساليب والأنشطة المناسبة لتحقيق أهداف النظام. ويعتمد نجاح العمليات على نوعية المدخلات وكفاءة العمليات نفسها، ومدى توظيفها للمدخلات بطريقة مناسبة (هاشم،2006، ص37).

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم (السامرائي،2007، ص134-135):

1. **الطلبة:** وهم أول الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل. لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والتدريبات والمناهج العملية على المناهج الجديدة بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

2. **أولياء الأمور:** يعد أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين،

أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم و يسعدهم كثيرا تحقيقها.

ثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات (المؤسسات الخاصة)، فمن حقهم إذن أن يطّلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم، والمشاركة في توفير عوامل النجاح لها وبحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

3**أرباب العمل:** ويعد أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، ويتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين سوف يعمل

تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية والسلوكية للعمل الذي يمارسه والذي أسند إليه وأعد له في مؤسسات التكوين والتعليم، وبموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء المتخرجين، لذا فإن استماع مؤسسات التكوين والتعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفاءة المتخرجين تكون أكثر نفعا لأنها أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، وإذا كان لابد من تحسين جودة أداء المتخرجين فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل.

4المجتمع: وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد للأفراد وانجاز للبحوث الدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإرساء البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة.

إن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لأن زمام الأمور ستكون لاحقا بيد هؤلاء الأبناء، وإذا كان لابد من النهوض السريع بالمجتمع، فإن هذا النهوض لا يكون إلا بهم.

3. المخرجات (Outputs):

وهي النتائج النهائية لمدخلات النظام التعليمي، وما تم من عمليات عليها، وتتحدد هذه النتائج من خلال الوقوف على ما تحقق من أهداف النظام التعليمي، وتتمثل بالآتي (الفتلاوي،2008، ص77):

- النواتج التعليمية لدى الطالب في جوانب التعلم المختلفة.
- نواتج الخصائص الشخصية لدى الطالب (الصحي والنفسي والعقلي).
- القيادة الفاعلة لأفراد المجتمع ومؤسساته وحل مشكلاته.
- تلاقي العيوب والأخطاء.
- مدى تطابق المخرجات بالمعايير والخصائص المحددة.

4.التغذية الراجعة (feed back):

في هذه المرحلة يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في كل مكونات النظام التعليمي وذلك في ضوء مخرجات هذا النظام، حيث يتم اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتعديل والتحسين، وهذه هي حقيقة ما يطلق عليه عملية "التقويم"، فالتغذية الراجعة في النظام التعليمي ما هي إلا خطوة تمهيدية لعملية التقويم (هاشم،2006، ص39).

وترى الباحثة أن هذه المكونات تتمثل بالتفاعل فيما بينها بصورة مستمرة، من أجل تحقيق خدمات العملية التعليمية بالشكل الأمثل.

iii. وظائف التعليم العالي:

لتحديد دور التعليم العالي لابد من معرفة حاجات المجتمع وتطلعاته لتحديد المناهج التي يجب أن يتبعها نظام التعليم العالي إحداث الموازنة بين التغيرات الاقتصادية السريعة وما يقابلها من تغيرات اجتماعية، ولذلك لا تقتصر وظائف الجامعة على التدريب وإعداد الكفاءات البشرية المتخصصة فقط، بل تعددت وأصبح من أهم وظائف ومهام الجامعة مما يلي:

أ- **التعليم:** تعد هذه الوظيفة إحدى الوظائف الرئيسة والمهمة التي تؤديها الجامعة في تنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للاستفادة منها في النهوض بالمجتمع وتطويره، يمكن أن ينظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية

المدربة على أنها مؤسسة إنتاجية لذلك أصبحت من مسؤوليات الجامعة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية التدريب بعد الإعداد، من خلال التركيز على مضامين برامج التعليم ومنهجياته ومقارباته وممارساته ووسائل نقل المعرفة من أجل تحقيق الأهداف الآتية (الطائي يوسف،2008، ص140):

- تزويد المتخرجين بكفايات محددة من معارف ومهارات واتجاهات تتيح لهم الانخراط والمشاركة الفعالة في المجتمع والعمل على تكوين مواطنين ملتزمون بقضايا الناس والمجتمع.
- تعزيز العلاقات بين المحيط الأكاديمي وعالم العمل، وإنشاء شراكات مع مختلف القطاعات وتحليل احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية.

ب-**البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة (رمزي،2006،77).

ت-**خدمة المجتمع:** من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع.

ومن هنا يمكن استخلاص مجموعة من الوظائف والمهام الرئيسة للجامعات هي (رمزي،2006،78):

1. إعداد القوى البشرية ذات المهارات من المستوى العالي بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.
2. إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.
3. إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي، وتنمية الموارد العلمية والتكنولوجية من خلال الأفراد، القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

وترى الباحثة أن الاهتمام بهذه الوظائف يختلف حسب ظروف وفلسفة كل جامعة لأن الجامعة إذا اقتصرت على وظيفة التدريس فقط تكون قاصرة ولا أثر لها في خدمة المجتمع الذي أنشئت فيه، لأن إنشاء جامعة في أي مجتمع يتوقع منها أن تسعى إلى إحداث تغير في المجتمع وحتى لو كان طفيفاً والواقع أن هذه الوظائف تتداخل وتخدم بعضها بعضاً.

iv. التعليم العالي بين الاستهلاك والاستثمار:

هناك اختلاف في وجهات النظر حول اعتبار الإنفاق على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في أنه إنفاق استهلاكي أو استثمار؟

1. **النظر للتعليم كاستهلاك:** حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه في أحيان كثيرة يتقاعس التعليم في أداء دوره على أكمل وجه، مما يجعل ما ينفق عليه من أموال تمثل استهلاكاً لرأس المال لا استثماراً، وذلك ببساطة عندما يفشل في تكوين رأس المال البشري اللازم مما يجعل عجلة التنمية تتعثر، كما أن التعليم العالي الذي لا يضيف للطالب المعارف والمهارات والاتجاهات التي تنسجم والرؤية المستقبلية الكثيرة التقلبات فإنه استهلاك للوقت والجهد والمال فقط، ومن هذا المنظور يعالج أصحاب هذا الرأي التعليم في موازين المحاسبة القومية على أنه نوع من الاستهلاك الجماعي أو ميدان من ميادين الإنفاق الاستهلاكي العام لا يحقق عائداً في الدخل القومي، ومن ثم يحتسبونه في قطاع الخدمات الحكومية أو قطاع الخدمات العائلية ولا يسهم في الدخل القومي إلا بمرتبات العاملين فيه كنوع من أنواع إعادة توزيع

الدخل فقط، وقد كانت هذه النظرة القديمة لمعظم المفكرين الاقتصاديين، لهذا نجد أن معظم الميزانيات في الماضي كانت موجهة نحو القطاعات المادية وأهمل بذلك التعليم إهمالاً كبيراً.

وفي المقابل فإن التعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة مميزات لا يتوفر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى. وهي كالآتي (رحمة، 2000، ص119):

- يعد التعليم استهلاكاً معمراً، حيث يستمر تأثيره طول حياة الفرد.
- يؤثر التعليم كاستهلاك على أنماط الاستهلاك الأخرى، حيث تختلف تلك الأنماط والسلوك الاستهلاكي باختلاف المستوى التعليمي للفرد: فكلما ارتفع هذا المستوى، ازداد الميل للحد من الاستهلاك.
- يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد، زادت فرصة قيامه بأعمال تحتاج إلى مجهود ذهني أكثر من المجهود البدني.
- التعليم كاستهلاك له قيمة في حد ذاته، حيث يؤثر في شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة، ويهيئ له فرص الحياة الكريمة.

2. **النظر للتعليم كاستثمار:** بمرور الوقت لاحظ العديد من المختصين فروقاً كبيرة وجوهرية بين الحاصل على التعليم العالي ونظيره ممن لم يتحصل على هذا النوع من التعليم وخاصة في ميدان الإنتاج، هنا بدأت النظرة إلى التعليم العالي تتغير تدريجياً، فظهرت الأسباب التي ساهمت في اعتبار أن التعليم العالي يتمتع بكل خواص الاستثمار بالمعنى الاقتصادي البحت وأنه توظيف مثمر لرأس المال، وكانت هذه الآراء قد برزت بوضوح في أعمال بيكر وغيره من الذين قدموا العديد من الأعمال الهامة حول الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته التكاملية مع التقدم التكنولوجي.

وإن الجامعات اليوم بصدد مواجهة العديد من المتغيرات التي يفرضها عليها العصر، حيث لم تعد تلك الأماكن المنعزلة التي تضم مجموعة من الطلبة والأساتذة والباحثين، بل أصبحت أماكن للتفكير والعمل على مواجهة كافة التحديات التي تفرضها الأحداث العالمية، حيث تحتاج المجتمعات في العصر الحديث إلى مؤسسات ذات قدرات وكفاءات عالية تساعد في إنتاج المعرفة لرأس المال البشري الذي يعزز التنافس على فرض مكانة بين الأمم، ويمكن تحديد الأسباب التي اعتبر لأجلها التعليم العالي استثماراً أكثر منه استهلاكاً في الآتي (فليه، 2003، ص159):

- ✓ يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد، ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.
- ✓ يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، ومن ثم يرتفع الدخل القومي وتتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد، ويتعهدها بالرعاية والتوجيه حتى تعطي ثمارها الكبرى للاقتصاد القومي والمجتمع.
- ✓ ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع، وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.
- ✓ يعد التعليم القادة والكوادر المؤهلة المدربة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيها في القطاعات المختلفة.
- ✓ للتعليم أثره الإيجابي في الارتقاء الاجتماعي والتطور المهني للفرد.

وهذه المبررات وغيرها، تؤكد أن الإنفاق في التعليم يعد استثماراً في رأس المال البشري، الذي يعد من أفضل أنواع الاستثمارات، وأثبتت الدراسات أن معدل العائد من الاستثمار يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم المشاريع الاقتصادية.

3. التعليم استثمار واستهلاك في آن واحد: إن للتعليم كلفة كما أن له عائداً، وهذا العائد ليس مقصوراً على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب، بل إن هناك عوائد أخرى غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية، ومن ثم يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم ببحث ودراسة العلاقة بين التكاليف والعوائد التعليمية، بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة، كما بات هذا المفهوم يمثل علماً من العلوم المتخصصة في مجال التربية والاقتصاد والاجتماع.

ومن ثم يهتم هذا العلم ببحث ودراسة الموضوعات التالية (رحمة،2000، ص121):

- ❖ تخصيص الموارد اللازمة للخدمة التعليمية، حيث تتوازن الحاجة للتعليم مع الموارد والإمكانيات التعليمية المتاحة.
- ❖ إنتاج الخدمة التعليمية، وتقديمها بتوازن تام بين جانبي الطلب على التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، وما هو معروض منها.
- ❖ توزيع الخدمة التعليمية توزيعاً متكافئاً بما يحقق الفرص التعليمية سواء على مستوى المناطق، أو الأفراد حاضراً ومستقبلاً.
- ❖ التعرف على حجم الإنفاق التعليمي، وما يعد منه استهلاكاً أو استثماراً، وتقدير حجم ما ينفقه المجتمع وأفراده في أي نوع من أنواع التعليم، وبمستوياته المختلفة.
- ❖ تحقيق كفاية النظام التعليمي بالاهتمام بمدخلات ومخرجات هذا النظام وتحليل العلاقة النسبية بينهما، سواء أكانت تلك الكفاية كمية أو نوعية، داخلية أم خارجية.

وترى الباحثة أن للتعليم العالي تأثير قوي على الاقتصاد والكثير من المجالات الأخرى، مما جعل دول العالم تسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية، لتطوير هذا القطاع مما جعل الإنفاق عليه استثماراً أكثر منه استهلاكاً.

v. العوامل المؤثرة على أنظمة التعليم العالي:

1-الزيادة في الطلب:

من العوامل ذات التأثير الأكبر على تطور التعليم العالي في العقود الأخيرة زيادة حدة الطلب حول العالم حيث زاد عدد الطلاب من 92 مليون طالب وطالبة عام 1999 منهم 44.2 مليون طالبة إلى 143.9 مليون طالب وطالبة منهم 71.9 مليون طالبة عام 2006. كل ذلك كان سببه النمو الديمغرافي، تحسن الأجور ومستوى المعيشة وغيرها.

2-ظهور التعليم الخاص وتنوع مقدمي الخدمات التعليمية:

لم تعد مؤسسات التعليم العالي في العديد من البلدان النامية قادرة على قبول المزيد من الطلاب الملتحقين ما أتاح الفرصة لمؤسسات التعليم العالي ذات الطابع الخاص للظهور والتي لكل منها أهدافها الخاصة التي قد يكون منها ربحي بالدرجة الأولى، كل ذلك خلق الحاجة لضرورة مراقبة جودة مخرجات هذه المؤسسات وملاءمتها لطبيعة الدول التي تعمل بها ومتطلبات سوق العمل فيها.

3-التدويل والتعليم العابر للحدود:

إنّ تزايد الطلب على التعليم العالي، وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والافتقار إلى التمويل العام، والاتجاه نحو معاملة التعليم بوصفه سلعة/خدمة تنظم دولياً من خلال اتفاقيات التجارة، مثلت العوامل الرئيسية التي أسهمت في خلق الحاجة إلى إصلاحات رئيسية في نظم التعليم العالي.

4-الاعتماد الخاص بضمان الجودة والتصنيف العالمي:

خلقت التطورات التي حصلت في العقد الأخير الكثير من القلق لدى المجتمعات حول جودة التعليم العالي، مما أدى إلى زيادة الطلب على مزيد من المسائلة والحماية من مقدمي هذه الخدمة ومزيد من الشفافية والكفاءة، مما ساهم بشكل كبير في لجوء هذه المؤسسات التعليمية إلى الحصول على شهادات الاعتماد لضمان الجودة والتصنيف العالمي .(GUNI, 2009)

وأسهمت كل هذه العوامل وغيرها في زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي وكفاءته والعمل على تطوير نظم التعليم العالي بما يضمن تحسين واقع برامج التعليم الوطنية والارتقاء بها لتنسجم مع التطورات المتسارعة التي يشهدها عصرنا الحالي على جميع الصعد ومع متطلبات سوق العمل. فالعلاقة الأساسية بين التعليم العالي وسوق العمل يمكن تفسيرها من خلال النظر إلى مدى قدرة التعليم العالي على مد سوق العمل بالخريجين ذوي المعارف والمهارات التي يتطلبها هذا السوق (Allen et al., 2007)، فضلاً عن أن التطورات المتلاحقة في مجالات التعليم العالي عالميا والتوسع في الاقتصاد العالمي، فرض بين الخريجين حالة من المنافسة ليس فقط بسبب زيادة عددهم داخل بلدهم الأم، بل أيضاً زيادة عدد نظرائهم في الدول الأخرى. على اعتبار أنهم قد يعملون في الخارج في شركات أجنبية، ما يتطلب منهم مواكبة متطلبات هذه الشركات من العلوم والمهارات المختلفة.(Tomlinson, 2008)

وفي سبيل ذلك ظهرت العديد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدتها العديد من الدول لتطوير منظومة التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً وسيتم التطرق في هذه الفصل إلى عدد من هذه التجارب كخطط تطوير التعليم العالي في الصين وأستراليا، فضلاً عن بعض التجارب العربية كتجربة جمهورية مصر العربية وتجربة المملكة الأردنية وانتهاءً بالتجربة السورية ممثلةً " بالخطة الوطنية لتطوير كمناهج وبرامج التعليم العالي".

النتائج والمناقشة:

1-أداة الدراسة

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث قامت الباحثة بتوزيع استبانة على العينة من أرباب العمل لخريجي برنامج إدارة الأعمال وقسمت الاستبانة إلى أربع محاور رئيسة:

المحور الأول: المعرفة والفهم وتضمن 12 عبارة لقياسه من 1 إلى 12

المحور الثاني: المهارات الذهنية وتضمن 4 عبارات لقياسه من 13 إلى 16

المحور الثالث: المهارات العلمية والمهنية وتضمن 5 عبارات لقياسه من 17إلى 21

المحور الرابع: المهارات العامة والقابلة للانتقال وتضمن 7 عبارات لقياسه من 22 إلى 28

اعتمدت الباحثة على مقياس لايكرت الخماسي وفق الجدول الآتي:

غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

2-ثبات المقياس:

اعتمدت الباحثة على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس حيث كانت قيمة معامل تساوي 0.858 وهي أكبر من (0.6) وهذا ما يدل على ثبات البيانات وصلاحياتها للدراسة ولا داعي لحذف أي عبارة من عبارات الاستبانة.

3-اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لا توجد فروق معنوية بين مهارات المعرفة والفهم لدى الخريج الجامعي في مجال إدارة الأعمال في الجامعات السورية ومتوسط المقياس.

قامت الباحثة باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة للعبارات التي تقيس محور المعرفة والفهم، فكان المتوسط يساوي(1.8409)، كما هو وارد في الجدول رقم(1-1).

وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو(3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبارT ستيودنت لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول(1-2)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة/P(sig)=0,00/ وهي أصغر من مستوى الدلالة/a=0,05/ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط المقياس(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي/1.8409/ وهي أصغر من متوسط المقياس/3/، فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات التي تظهر مدى توفر المعرفة والفهم المطلوبين في سوق العمل لدى خريجي إدارة الأعمال في الجامعات السورية، لذلك ترفض الباحثة الفرضية الفرعية الأولى.

الجدول رقم (1-1)One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المعرفة والفهم	66	1.8409	.26664	.03282

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الجدول رقم (1-2)One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المعرفة والفهم	-35.316-	65	.000	-1.15909-	-1.2246-	-1.0935-

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

وسيتم مقارنة إجابات الأفراد حول توافر مهارات المعرفة والفهم لدى الخريج الجامعي وفق إجابات العينة بـ (نعم، ولا) حيث تشير الموافقة إلى تحقيق المعيار رقم (5) وفق لايكرت الخماسي كإجابة على توفر الحد الأدنى من مهارات المعرفة والفهم وفق المعايير المرجعية الأكاديمية

الفرضية الثانية: لا توجد فروق معنوية بين المهارات الذهنية لدى الخريج الجامعي في مجال إدارة الأعمال في الجامعات السورية ومتوسط المقياس

قامت الباحثة باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة للعبارات التي تقيس محور المهارات العلمية والمهنية، فكان المتوسط يساوي(1.9318)، كما هو وارد في الجدول رقم(1-3).

وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو(3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار T ستيودنت لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول(1-4)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة/P(sig)=0,00/ وهي أصغر من مستوى الدلالة/a=0,05/ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط المقياس(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هي/1.9318/وهي اصغر من متوسط المقياس/3/، فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات التي تظهر مدى توفر المهارات الذهنية المطلوبة في سوق العمل لدى خريجي إدارة الأعمال في الجامعات السورية، لذلك ترفض الباحثة الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول رقم (1-3)One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المهارات الذهنية	66	1.9318	.40322	.04963

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الجدول رقم (1-4)One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المهارات الذهنية	-21.522-	65	.000	-1.06818-	-1.1673-	-.9691-

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق معنوية بين المهارات العملية والمهنية لدى الخريج الجامعي في مجال إدارة الأعمال في الجامعات السورية ومتوسط المقياس

قامت الباحثة باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة للعبارات التي تقيس محور المهارات العلمية والمهنية، فكان المتوسط يساوي(1.9273)، كما هو وارد في الجدول رقم(1-5).

وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو(3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبار T ستيودنت لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول(1-6)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة/P(sig)=0,00/ وهي أصغر من مستوى الدلالة/a=0,05/ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط

الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط المقياس(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هو/1.9273/وهو اصغر من متوسط المقياس/3/، فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات التي تظهر مدى توفر المهارات العلمية والمهنية المطلوبة في سوق العمل لدى خريجي إدارة الأعمال في الجامعات السورية، لذلك ترفض الباحثة الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول رقم (1-5)One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المهارات العملية والمهنية	66	1.9273	.40556	.04992

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الجدول رقم (1-6)One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المهارات العملية والمهنية	-21.489-	65	.000	-1.07273-	-1.1724-	-.9730-

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق معنوية بين المهارات العامة والقابلة للانتقال لدى الخريج الجامعي في مجال إدارة الأعمال في الجامعات السورية ومتوسط المقياس

قامت الباحثة باحتساب متوسط إجابات أفراد العينة للعبارات التي تقيس محور المهارات العامة والقابلة للانتقال، فكان المتوسط يساوي(1.8571)، كما هو وارد في الجدول رقم(1-7).

وللحكم على نتيجة الفرضية قامت الباحثة باختبار وجود فرق جوهري بين المتوسط المحسوب ومتوسط المقياس في مقياس ليكرت المستخدم وهو(3)، وذلك لتبيان إمكانية اعتماده كمؤشر للمقارنة، حيث تم الاعتماد على اختبارT ستيودنت لعينة واحدة، وظهرت النتائج كما هو وارد في الجدول(1-8)، حيث نجد أن قيمة احتمال الدلالة/P(sig)=0,00/ وهي أصغر من مستوى الدلالة/a=0,05/ الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس، الأمر الذي يعطي الإمكانية في اعتماد متوسط المقياس(3) للمقارنة بين مستويات الموافقة من عدمها.

نتيجة اختبار الفرضية: بما أن قيمة المتوسط المحسوب هو/1.8571/وهو اصغر من متوسط المقياس/3/، فإن إجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة على العبارات التي تظهر مدى توفر المهارات العامة والقابلة للانتقال المطلوبة في سوق العمل لدى خريجي إدارة الأعمال في الجامعات السورية، لذلك ترفض الباحثة الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول رقم (1-7)One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المهارات العامة والقابلة للانتقال	66	1.8571	.31895	.03926

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

الجدول رقم (1-8) One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المهارات العامة والقابلة للانتقال	-29.110-	65	.000	-1.14286-	-1.2213-	-1.0645-

المصدر: برنامج التحليل الإحصائي spss الإصدار رقم 20.

النتائج والمناقشة:

النتائج:

1. لا تتوفر المعرفة والفهم المطلوبين لدى خريج إدارة الأعمال بالجامعات السورية حيث بلغت متوسط الإجابات 1.84، حيث يعود ذلك بشكل رئيس إلى ضعف إلمام الخريج بالمبادئ والنظريات الإدارية التي يمكن إرجاعها إلى عدم إحاطة المنهاج التدريسي بهذه النظريات من جهة، أو عدم القدرة على تقديم المادة العلمية بطريقة تجذب الخريج الجامعي على الاهتمام بهذه الموضوعات.

2. لا تتوفر المهارات العامة والقابلة للانتقال المطلوبة لدى خريج إدارة الأعمال بالجامعات السورية حيث بلغت متوسط الإجابات 1.85، ويعود هذا الانخفاض إلى عدم توفر مهارات التواصل والتفاوض والإقناع، نتيجة لافتقار المنهاج التدريسي إلى المادة العلمية التي توفر المبادئ الأساسية التي تنمي هذه المهارات وكذلك عدم إتباع الأساليب التدريسية كحلقات البحث والتطبيقات الميدانية اللازمة لتنمية هذه المهارات، والاعتماد على أسلوب التلقين في المحاضرة الجامعية.

3. لا تتوفر المهارات العملية والمهنية المطلوبة لدى خريج إدارة الأعمال بالجامعات السورية حيث بلغت متوسط الإجابات 1.92، ويعود ذلك إلى ضعف كبير في قدرة الخريج الجامعي على استخدام التكنولوجيا بما يتناسب مع متطلبات العمل، وبالتالي عدم قدرته على تنفيذ المهام والعمليات المسؤول عن أدائها بما يمكنه من تحقيق الأهداف المنشودة.

4. لا تتوفر المهارات الذهنية المطلوبة لدى خريج إدارة الأعمال بالجامعات السورية حيث بلغت متوسط الإجابات 1.93، وترجع الباحثة ذلك إلى ضعف في الآلية التي يتمكن الطالب من خلالها بجمع المعلومة ومعالجتها وتطبيقها بما يتناسب مع بيئة العمل، بالإضافة إلى عدم قدرة الطالب على تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة من إدارة أزمة أو إدارة تغير للاستفادة منها في ميادين العمل، وكذلك ضعف الآلية المعتمدة في القبول الجامعي.

5. عدم الربط بين الجامعة كمؤسسة تعليمية ومراكز البحوث بما يحقق التأهيل والتطوير المطلوب للخريج الجامعي بحيث يكون قادر على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل، وفي حال وجود مثل هذا الربط إلا أنه يفتقر إلى الآلية والترتيب المطلوب من خلال عدم تناسب الدورات التدريبية المقامة مع تخصصات الطلاب وغلبة الطابع الشكلي على الفائدة المرجوة من مثل هذه الدورات.

6. غياب القسم العملي الميداني في المنهاج التدريسي والذي انعكس سلباً على توفر المهارات العلمية لدى الخريج الجامعي.

7. اعتماد المنهاج في كثير من الأحيان على معلومات تاريخية قديمة وعدم تطويرها وتحديثها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في الميدان العلمي (النظريات العلمية، الأبحاث الحديثة، تطورات التكنولوجيا والحاسب الآلي).

8. ضعف التوصيف العلمي للبرامج والمناهج التدريسية وغياب الآلية الملزمة لأعضاء الهيئة التدريسية بتقديم هذه التوصيفات وتحديثها باستمرار وغياب المعيارية في توصيفها.

التوصيات:

1. ضرورة التركيز على المهارات العلمية لدى الخريج الجامعي من خلال إلزام الجامعات السورية بتوفير قسم عملي ميداني للمناهج يشكل نسبة من درجة أعمال الطالب.

2. العمل على إجراء برامج تدريبية للهيئة التدريسية تمكنهم من الاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال أساليب التدريس والتي تساعدهم على التغلب على الطابع النظري للكثير من المقررات والمواد التعليمية.

3. العمل على تطوير المعرفة الميدانية للأستاذ الجامعي تمكنه من تحديد النقاط والمعلومات الأساسية التي تخدم الخريج الجامعي في ميدان العمل والتي يمكن أن تكون عن طريق زيارات ميدانية للمنظمات أو من خلال لقاءات ومؤتمرات مع أرباب العمل يحددون من خلالها الاحتياجات (العلمية والمهنية) اللازمة للخريج الجامعي.

4. القيام بلقاءات ومشاورات بين لجان تابعة للمؤسسات التعليمية وأخرى تابعة للمنظمات العاملة، ينتج عنها تحديد دقيق وواضح لمفردات المناهج التعليمية.

5. القيام بدراسة تشمل كافة البرامج الدراسية ومقارنتها مع المهن الموجودة في ميدان العمل وضرورة تحقيق التكامل والتوافق فيما بينها.

6. العمل على إقرار آلية مناسبة تحقق الترابط بين الجامعة كمؤسسة تعليمية ومؤسسات القطاع الخاص والعام في ميدان العمل، والتي يمكن أن تكون من خلال إقرار قوانين تلزم المؤسسات في ميدان العمل على قبول الطلاب للقيام بدورات تدريبية تمكنهم من تطبيق المهارات النظرية بصورة علمية.

المراجع:

- ابراهيم، يسرى (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي. فلسطين: جامعة القدس.
- التريكي، مصطفى؛ النقراط، أحمد (2013). قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل. مجلة الجامعة. المجلد الثاني العدد (15).
- دليو، فضيل (2001). إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. منشورات جامعة منتوري.
- رحمة، انطوان (2000). اقتصاديات التعليم. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- زراولة، رفيق. (2004). تنظيم وهيكلة الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة قسنطينة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة: الجزائر.
- السامرائي، مهدي (2007). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
- الطائي، يوسف (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. عمان: دار الوراق.
- الظالمي، محسن؛ الأسدي، أفنان (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط. مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد (90).
- عبد الحي، رمزي (2006). التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- العتيبي، منير. (2010). تحليل مخرجات التعليم العالي وفقاً لإحتياجات سوق العمل السعودي. رسالة ماجستير. كلية التربية ، جامعة الملك سعود: السعودية.
- الفتلاوي، سهيلة محسن (2008). الجودة في التعليم (المفاهيم، المعايير، المواصفات، المسؤوليات). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فليح. حسن خلف (2007). اقصاديات التعليم وتخطيطه. الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- فليه، فاروق (2003). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- موسوعة المعارف التربوية، (2007). الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.
- هاشم، كمال الدين محمد (2006). التقويم التربوي: أساليبه مجالاته توجهاته الحديثة. الرياض: مكتبة الرشد.

References :

- Allen, J and De Weert, E. (2007**).** What Do Educational Mismatches Tell us about Skill Mismatches? A Cross-Country Analysis. European Journal of Education.
- GUNI (2009). Higher Education in the World 3: New Challenges and Emerging Roles for Human and Social Development. Co-published by the Global University Network for Innovation (GUNI) and Palgrave Macmillan.
- Khan, Mubbsher (2011). Teaching Quality in Higher Education: What do we need to improve?. Interdisciplinary Journal of Research in Business.

  Vol 1 (4), p37-42.
- Tomlinson, M. (2008). The Degree is not Enough: Students' Perceptions of the Role of Higher Education Credentials for Graduate Work and Employability. British Journal of Sociology of Education.
- Vasilevsk, Daina (2014). The Analysis of Competitiveness of University Graduates in the Labor Market: The Case of Latvia. Advances in Economics and Business.